

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٠٦/٨٣

بتقرير صفة المنفعة العامة

لمشروع تطوير منطقة الحافة بمدينة صلالة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان .

بعد الاطلاع على النظام الاساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،  
وعلى قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ وتعديلاته ،  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

**المادة الأولى :** يعتبر مشروع تطوير منطقة الحافة بمدينة صلالة محافظة ظفار  
المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي المرافقين  
من مشروعات المنفعة العامة .

**المادة الثانية :** للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على المنشآت  
والأراضي اللازمة للمشروع طبقاً لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة  
العامة المشار إليه .

**المادة الثالثة :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي  
لتاريخ نشره .

صدر في : ٢٩ من جمادى الثانية سنة ١٤٢٧ هـ

الموافق : ٢٥ من يوليـــــو سنة ٢٠٠٦ م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

الجريدة الرسمية العدد (٨٢٠)

## مذكرة

### بشأن تقرير صفة المنفعة العامة

#### لمشروع تطوير منطقة الحافة بمدينة صلالة محافظة ظفار

فى إطار تطوير وتحسين البيئة العمرانية بمنطقة الحافة بمدينة صلالة ، وبناء على موافقة مجلس الوزراء الموقر على أعمال التطوير المقترحة وذلك على ضوء المذكرة المرفوعة من قبل اللجنة العليا لتخطيط المدن بتاريخ ١٢/٢٢/١٤٢٣هـ الموافق ٢٠٠٣/٢/٢٣ م .

فقد شارفت الأمانة العامة للجنة العليا لتخطيط المدن على الانتهاء من الدراسات الفنية لأعمال التطوير المعتمدة التى تم إعدادها بالتنسيق مع بلدية ظفار والتى تسهم فى تحقيق الأهداف التالية :

- معالجة الأوضاع العمرانية المتدهورة .
- معالجة الوضع البيئى من خلال تنفيذ أعمال الحماية من مياه البحر ونظام تصريف مياه الأمطار .
- تأهيل وتطوير خدمات البنية الأساسية والمرافق العامة مثل الشوارع ومواقف السيارات وممرات المشاة والحدائق العامة .
- خلق مناطق ذات جذب سياحى من خلال التوسع فى إقامة المرافق الترفيهية والتسهيلات السياحية وتطوير الواجهة البحرية .
- المحافظة على التراث الثقافى والأنشطة الحرفية التقليدية من خلال إقامة القرية التراثية وتصميمها لتكون قادرة على استيعاب بعض مناشط وفعاليات المهرجان السياحى خلال موسم الخريف .
- وبناء عليه فإن الأمر يقتضى استصدار مرسوم سلطانى بتقرير صفة المنفعة العامة لهذا المشروع حتى تتمكن الجهة المنفذة من نزع ملكية العقارات المتأثرة لغرض توفير الأراضى اللازمة لتنفيذ أعمال التطوير المعتمدة .

وزير الاقتصاد الوطنى  
رئيس اللجنة العليا لتخطيط المدن